

التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر

١. نوبصر بلقاسم

جامعة سطيف

تمثل التنمية في عالمنا المعاصر، وسيلة هامة من وسائل النهوض بالمجتمع وتطويره بالاعتماد على الطاقات المادية والبشرية التي يتوفر عليها كل بلد، كما تستند إلى إطار مجتمعي يقوم على المشاركة الفعالة للمجتمع بجميع أجهزته ومؤسساته الرسمية (الدولة وأجهزتها) وتنظيمات المجتمع المدني، ضمن عملية شاملة ومتوازنة، تعمل على صهر المجتمع وتحويله إلى حالة من التماسك والترابط، تجنبه الهزات والانتكاسات، وهذا ما يحاول هذا المقال بيانه من خلال تصور العلاقة بين المجتمع المدني والقيادات المحلية التي تحتاج إلى نظرة جديدة تقوم على التشاركية كمقاربة جديدة في تنمية المجتمع المحلي.

Le développement local a pris une place sans précédent dans la pensée sociologique et politique. Actuellement, dans la mondialisation le développement est repensé autrement ; il est considéré à la fois comme moyen et objectif, qui nécessite dans une action globale une participation intense et équilibrée de la part des institutions de l'Etat et de la société civile.

Au-delà de ses attentes, le développement est aussi la préservation du lien social de toutes les bouleversements et les crises, afin de concrétiser l'homogénéité et l'intégration des individus.

C'est dans cet objectif que nous essayons de démontrer la relation de la société civile et les responsables locaux qui devront promouvoir la participation sociétale comme une nouvelle approche dans le développement local.

أولاً : مدخل للموضوع :

عرف مفهوم التنمية تغيراً في مدلوله ومضمونه، تحت تأثير التغيرات السريعة التي يشهدها العالم، منذ انهيار النموذج الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي (سابقاً) وأوروبا الشرقية، و بروز ظاهرة العولمة بكافة مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، بحيث لم تعد التنمية - كعملية - تعني مجرد نقل المجتمع من حالته التقليدية إلى حالة التحديث modernisation⁽¹⁾ اعتماداً على مؤشرات اقتصادية بحثه مثل مستوى الدخل الفردي ودرجة النمو الاقتصادي، ونسبة التضخم .. الخ . بل أصبح يقصد بالتنمية تلك العملية التي تضمن حاجات الأجيال الحاضرة دون الإنقاص أو القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة وذلك بالعمل على تنمية الموارد والمحافظة عليها من التلوث ، وهو ما أصبح يعرف الآن

وقد أدت هذه المستجدات إلى إعادة تشكيل العلاقات والتكتلات العالمية والإقليمية، وإلى إحداث تغيرات محلية، مثل تغير دور الدولة، وبروز دور وأهمية المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وإعادة ترتيب الأولويات بحيث أصبح مفهوم التنمية الشاملة هو المفهوم المحوري، ليشير إلى العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تستهدف تنمية نوعية الحياة، مما يعني التحسن في مختلف نواحيها، أي رفع مستوى العنصر البشري في إطار من الحرية والديمقراطية وكل ما يتصل بالعمل والتعليم والصحة والغذاء، والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، وغير ذلك من الجوانب التي تؤثر في حياة البشر بصفة مباشرة .

وإذا كان مفهوم التنمية قد عرف تغيرا في مدلوله، فإن مهمة الاطلاع بمجهود التنمية الشاملة لم تعد حكرا على الدولة وحدها، تصورا وتخطيطا وتنفيذا، بل إن تفتح الدولة على المجتمع المدني، واعتماد مبدأ التشاركية في مختلف العمليات التي تشتمل تحسين إطار الحياة، ومستوى المعيشة، وزيادة فرص التشغيل، خفض معدلات البطالة والحد من الفقر، وتوفير التأمين الاجتماعي للفئات الهشة، وزيادة مشاركة المرأة في الشأن العام، وتنمية الموارد البشرية، أصبح من أوكد المهام، إذ لم يعد بمقدور الدولة أن تضطلع بمجهود التنمية لوحدها، أي بالاعتماد على الأجهزة الحكومية فقط، بل أصبح لزاما عليها أن تمد يدها إلى أفراد المجتمع المنظمين في جمعيات ومنظمات من أجل إشراكهم في هذه العملية، وذلك بفتح المجال أمام المجتمع المدني الذي ما فتى يتسع دوره في المجتمعات الغربية في المقام الأول، وفي المجتمعات النامية بشكل أقل على وجه العموم، تحت تأثير الديمقراطية كنسق سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي .

وفي إطار الاهتمام المتزايد بالتنمية الشاملة، ظهر مفهوم التنمية المحلية كمصطلح جديد في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ليشير إلى آلية جديدة لتنمية المجتمع المحلي يجري بمقتضاها التخطيط لمختلف العمليات وتنفيذها على أساس تعاون الجهود الأهلية والحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية عبر عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشكلات المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لأفراده⁽²⁾ . ووفقا لهذا المنظور سنركز في هذا التحليل على بيان دور المجتمع المدني في ما أصبح يعرف اليوم بالتنمية التشاركية التي تعني مشاركة كافة مؤسسة المجتمع وأفراده مع الدولة لتحقيق التنمية بشموليتها واستدامتها وعدالتها⁽³⁾ .

ويعد مفهوم التشاركية patnership من المفاهيم الجديدة التي أصبحت متبادلة في السياقات الاقتصادية والإدارية بحكم تعقد علاقات السوق، ليشير إلى علاقة قانونية بين منظمات شريكة، وقد اتسع هذا المفهوم ليشمل مؤسسات مدنية، فهو صيغة بديلة أفرزتها

السياسات التي حلت محل الدولة الراعية état providence والتي تقوم على مقارنة الاعتماد المتبادل بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة بغرض تحقيق مصلحة عامة مشتركة (النفع العام)⁽⁴⁾.

وقبل الخوض في الدور المنوط بالمجتمع المدني في عملية التنمية المحلية، وفقا للنظرة الجديدة التي أصبحت تعتمد مبدأ التشاركية كمقاربة جديدة، يتم بمقتضاها الاتفاق على عقد تواصل، يهدف إلى خلق مجال عمومي جديد ومتحرر من كل الضغوط في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية démocratie participative التي تبنى في إطار تفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية بين مختلف الأطراف المجتمعية، يتعين بيان مفهوم المجتمع المدني، وتنامي دوره في العالم الغربي وفي الدول النامية ومنها الجزائر.

ثانيا : المجتمع المدني : المفهوم والتحول

عرف مفهوم المجتمع المدني توسعا كبيرا في استخداماته بشكل غير مسبوق خاصة منذ ثمانينيات القرن العشرين، حيث ما فتى يعرف تحولات عديدة واختلفت تعريفاته ودلالاته بحسب السياقات التي استعمل في إطارها، فتارة يستخدم كمقابل للدولة والمجتمع السياسي، وتارة كمقابل للدين، وتارة كمقابل للنظم العسكرية والبنى الاجتماعية التقليدية⁽⁵⁾.

إن الاهتمامات الحديثة بهذا المفهوم، تطرح العديد من القضايا لعل أبرزها، المواطن والمواطنة والمجتمع، الدولة، والحريات السياسية، ومنظومة القيم المساندة للمجتمع المدني، على اعتبار أنه يعتبر شكلا من أشكال الحياة الاجتماعية يرتبط الأفراد من خلاله بالدولة ويضم مجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، وهو من حيث المفهوم تبلور تدريجيا عبر مراحل تاريخية مختلفة بدأت من القرن السابع عشر والثامن عشر في أوروبا بعد انهيار المجتمع الإقطاعي وظهور المجتمع البورجوازي، وقد ساهمت عدة مدارس في صياغة هذا المفهوم مثل مدرسة العقد الاجتماعي التي يمثلها توماس هوبز الذي يرى أن المجتمع المدني هو مجتمع السلطة المطلقة، وجون لوك الذي يرى أن المجتمع المدني هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد وجان جاك روسو الذي يرى أن المجتمع المدني هو مجتمع الإدارة العامة، أما المدرسة الهيكلية فترى أن المجتمع المدني بمفرده - بعيدا عن الدولة - لا يستطيع تحقيق العدالة والحرية، حيث تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية، بينما ترى المدرسة الماركسية بأن المجتمع المدني هو ميدان الصراع الطبقي المؤسس للدولة، وفي نفس السياق تقريبا يرى المفكر الايطالي انطونيو غرامشي بأن التنظيمات غير الحكومية تمارس وظيفة الهيمنة الثقافية، حيث يرى بأنه لا يكفي للوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها السيطرة على أجهزة الدولة، ولكن لابد من تحقيق الهيمنة على المجتمع أولا، ولا يتم ذلك الأمن خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الأولى⁽⁶⁾.

وعموما يمكن القول بأن المجتمع المدني ينطبق على كافة الارتباطات الاجتماعية التي لها علاقة بالمشاركة الاختيارية للأفراد في مجالاتهم الخاصة، ضمن ارتباطات تعاقدية متميزة

عن الدولة⁽⁷⁾، وبناء على هذا يمكن إدراج المؤسسات التالية ضمن المجتمع المدني وهي : النقابات والجمعيات الخيرية، وجمعيات تنمية المجتمع، والأوقاف الدينية، والنوادي والجمعيات الثقافية والرياضية، واتحادات رجال الأعمال .

كما يمكن بناء على هذا المفهوم مقارنة مفهوم المجتمع المدني، باعتباره فضاء للتفاعل وممارسة المواطنة، أداة لتحليل الواقع الاجتماعي الذي تشكل التنمية المحلية جزء منه . وإذا كان المجتمع المدني قد ظهر وتبلور في المجتمع الحديث نتيجة للإخفاقات المتتالية للدولة، فإن بروز دولة القانون والمؤسسات في الخطاب السياسي والإعلامي اليوم، وظهور الحركات الاجتماعية الجديدة، استوجب النظر من جديد إلى طبيعة المجتمع المدني في علاقته بمؤسسات الدولة، وذلك ببروز مقارنة جديدة تقوم على البحث عن مجتمع مدني مضمون من طرف الدولة، وله قدرة عالية على الاستجابة لاحتياجات المجتمع وتوسيع أشكال التضامن الاجتماعي⁽⁸⁾ . مما يعني البحث عن أرضية لتواصل الدولة بواسطة أجهزتها المختلفة مع المجتمع عبر وسائط جديدة تتمثل في جمعيات ونوادي المجتمع المدني، ضمن توجه جديد للتنمية تتسم بالاستدامة والاستمرارية ضمن سياق مجتمعي، وتنهض على مبدأ المشاركة في البناء الاجتماعي، هذا الفهم الجديد للتنمية الذي تخطى المفهوم التقليدي أدى إلى اعتماد الأمم المتحدة إعلان الحق في التنمية سنة 1986، مما أدى إلى بروز العلاقات الارتباطية بين مفهوم التنمية ومفهوم التشاركية، بحيث أصبح مفهوم التنمية أكثر ارتباطا بحقوق الإنسان، وتوسيع قاعدة المشاركة، حيث لا تنمية بدون مشاركة الأفراد بقضائياتهم وفئاتهم وطبقاتهم وشرائحهم الاجتماعية المختلفة⁽⁹⁾، وهو ما تحاول هذه الورقة بيانه.

ثالثا المجتمع المدني في الجزائر نظرة تاريخية ورؤية واقعية:

ينبغي أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية وهي :

- 1 - المرحلة الاستعمارية
- 2 - مرحلة ما بعد الاستقلال لغاية 1989
- 3 - مرحلة ما بعد 1989
- 4 - المرحلة الاستعمارية

من المعروف تاريخيا أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر عمل على طمس معالم الشخصية الوطنية بمكوناتها الأساسية في محاولة يائسة لتنفيذ مخططة الاستعماري الاستيطاني، ولذلك فقد عمق نموذج الدولة الاستعمارية بممارستها القمعية العداء بين الإنسان الجزائري والدولة المستعمرة، رغم ظهور بعض الجمعيات المهنية والثقافية والخيرية مستفيدة من القانون الفرنسي الصادر في سنة 1901 الخاص بالجمعيات⁽¹⁰⁾ إلا أن هذه الجمعيات لا يمكن اعتبارها في عداد المجتمع المدني في ظل العلاقة الاستعمارية، حيث غلب العمل السياسي

على جل نشاطاتها، وذلك عن طريق نشر وتشكيل الوعي الوطني التحرري، كما لعبت دورا نضاليا في تعبير الجزائريين عن رفضهم لمحاولات طمس معالم شخصيتهم، فضلا عن الدور الخيري والتضامني، حيث عمل الاستعمار على تهميشها ومحاصرتها، كما برزت في هذه الفترة أيضا جمعيات ذات طابع سياسي وأحزاب سياسية حملت لواء الحركة الوطنية التحررية، التي انصهرت جميعها - تقريبا - ضمن الثورة التحريرية المباركة التي اندلعت في الأول من نوفمبر عام 1954 والتي أنجزت التحرر والاستقلال .

1. مرحلة 1962 - 1989 :

بعد افتتاح الاستقلال الوطني في الخامس من جويلية 1962، وتولى الدولة الوطنية مهام تسيير البلاد، طرحت عدة قضايا وخيارات على أساس أنها تشكل أولويات السلطة ومنها إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة (دولة ما بعد الاستعمار l'état post colonial) وما تتضمنه من إعادة البناء المؤسساتي، وبعث الاقتصاد المخطط، والهياكل الإدارية الهشة، وإعادة بناء البناء الاجتماعي الذي لم يكن يستند إلى أي أساس تنظيمي (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) ورغم تضمين أول دستور للجزائر المستقلة سنة 1963 في مادته 19 حرية تكوين الجمعيات، إلا أن المؤتمر لجهة التحرير الوطني المنعقدة سنة 1964 أكد على عدم جدوى تكوين الجمعيات التي قد تؤثر على المصلحة العامة، في مقابل بعث الحزب الواحد الطبيعي ذي القدرة على تعبئة الجماهير وتأطير القوى الحية (العمال، الفلاحين، الشباب، النساء، المجاهدين) ضمن منظمات جماهيرية تعمل تحت سلطة الحزب ووصايته، وتوجيهاته⁽¹¹⁾.

إن المهام الكبرى التي انيطت بالدولة الوطنية، أجلت مرة أخرى التعامل مع المجتمع المدني كإطار مؤسساتي وتنظيمي، حيث أن الاتجاه نحو دولة ETATISATION كل شيء وتولي الدولة لمهام الإدارة والإشراف على السياسة التنموية من توظيف وتشغيل وصحة وتعليم، أدى إلى استمرار هيمنة الدولة على المجتمع المدني، حيث تبنت السلطة خطابا تحديثيا يقوم على مفاهيم جديدة تهدف إلى تغيير البنية المفاهيمية السائدة في إطار المجتمع التقليدي، فالاشتراكية والعدالة الاجتماعية والمساواة، ووحدة التصور والعمل كمنهج للتفكير والممارسة جرى ترسيخها في الذاكرة، وتطبيقها عبر تحديد التوجهات السياسية وخيارات التنمية، وأولوياتها، على الرغم من أن هذه المفاهيم ترسخ في الواقع سلطة الدولة وإعادة إنتاج هيمنتها على المجتمع المدني المغيب، وهكذا تم إلحاق المجتمع المدني بالمجتمع السياسي وفقا لمنطق الشمولية التي طبعت السلطة خلال ثلاثة عقود تلت الاستقلال.

2. مرحلة 1989 وما بعدها (دستور 26 فيفري 1989) :

بفعل تقييد القانون لحرية إنشاء جمعيات المجتمع المدني، وفي خضم تزايد التوترات الاجتماعية نتيجة لانسداد الأفق السياسي، والتباين الاجتماعي الصارخ، إضافة إلى التهميش

والإقصاء لفئة الشباب عن المشاركة في القرارات الحاسمة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فضلا عن فشل نموذج التنمية الذي استند إلى الاشتراكية كخيار استراتيجي، أدى ذلك إلى بروز أرهاصات للتغيير، لعل أبرزها أحداث الربيع الامازيغي في أفريل 1980 الذي اندرج ضمن سياق النضال من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية حسب رموز هذه الحركة، بالإضافة إلى انتفاضة الخامس من أكتوبر 1988 التي أبرزت مقدار الهوة بين السلطة السياسية والمجتمع، فضلا عن انكشاف الوضع المتردي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث شكلت هذه التوترات نقطة تحول بارزة في تاريخ الجزائر المستقلة.

وفي ضوء المؤشرات السابقة الذكر، كان من الضروري على السلطة السياسية أن تعيد النظر في القوانين والتشريعات باتجاه صيانة الحريات الفردية والجماعية، وحقوق الإنسان، والحق في تأسيس جمعيات ذات طابع سياسي⁽¹²⁾، حيث شهدت الفترة التي أعقبت الاستفتاء على التعديلات الدستورية نموا متزايدا لتنظيمات المجتمع المدني الممثلة لمختلف الفئات الاجتماعية ومنها : النقابات المستقلة الممثلة للنخب المستنيرة في المجتمع (أساتذة جامعيون، أساتذة ثانويون، أطباء، ومنظمات نسائية وجمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات الثقافية والجمعيات التطوعية، فضلا عن ميلاد العشرات من الأحزاب السياسية التي تعدى عددها الستون حزبا، وآلاف الجمعيات. ونتيجة لهذا التحول نحو مأسسة الحياة السياسية في الجزائر كان من المنتظر أن تلعب الأحزاب و الجمعيات - عن طريق قياداتها ومنتخبها في مختلف المجالس المحلية (بلدية وولائية) - دورا مهما في تحديد أولويات التنمية المحلية ووسائل تحقيقها، باعتبار أن هذا الدور يعد من صميم الممارسة الديمقراطية في الدولة الحديثة . وبفضل استمرار هيمنة السياسي على المدني، فإن الولادة القيصرية للمجتمع المدني في الجزائر، لم يتم تعزيزها بتجديد دور هذه الجمعيات والتنظيمات في المجتمع، وتحولها إلى تنظيمات عضوية ORGANIQUE حيث إن كثيرا من هذه الجمعيات قبلت أن تكون امتدادا لأحزاب سياسية، أو جهات نافذة، بل إن بعضها حاول أن يقوم بدور بديل للإدارة، رغم أنها ليست مؤهلة لذلك، إذ لا يمكنها أن تكون بديلا للسلطة العمومية (مؤسسات الدولة وأجهزتها التنفيذية)، لأن دورها يختلف، بالإضافة إلى عدم استقطابها للكفاءات المتخصصة وسقوطها في الشللية والعصبية، وانصرافها عن القضايا الجوهرية للمجتمع، واهتمامها أكثر بالمنافسة غير الشريفة على المناصب والتمويل، وكان من نتيجة ذلك انصراف أفراد المجتمع عن الانخراط في صفوفها، مما أفقدها القدرة على التأثير خارج الحدود الضيقة التي رسمتها لنفسها .

رابعا، التنمية المحلية التشاركية، هل من دور للمجتمع المدني ؟.

في ظل التعبير في وظائف الدولة الاجتماعية، تحت تأثير المستجدات المحلية والعالمية، حيث تغير دور الدولة من الإشراف المباشر إلى دور الشريك في عملية التنمية، حظيت التنمية المحلية بمزيد من الاهتمام سواء من قبل القائمين على التنمية الشاملة للمجتمع ، أو من قبل القيادات المحلية، كما استقطبت اهتمام الدارسين في علم الاقتصاد والاجتماع والسياسة،

حيث عدت جزءاً من التنمية الشاملة، تتفاعل معها بدرجات متفاوتة، كما أصبحت التشاركية آلية أساسية من الآليات المستحدثة في رسم استراتيجيات تنمية المجتمع المحلي، وتنفيذها.

وفي سياق هذه النظرة الجديدة للتنمية الشاملة عموماً والتنمية المحلية على وجه الخصوص، برز مفهوم جديد، وهو مفهوم "إطار الحياة" الذي يتعدى النظرة التقليدية للتنمية التي تعتمد على مؤشرات تقنية بحتة، إلى نظرة أكثر شمولية واقعية تقوم على المقاربة التشاركية، حيث لم تعد التنمية من مسؤولية الدولة وأجهزتها فقط، بل أصبحت تعني مسؤولية المجتمع بأسره، تقودها الحكومة، وبمشاركة حقيقية وفعالة من مؤسسات المجتمع المدني، التي أصبحت ضرورة ملحة، وشرطاً لازماً لتحقيق أهداف التنمية⁽¹³⁾.

ووفقاً لهذه النظرة، وفي ظل تفتح الدولة على المجتمع المدني بات من الضروري البحث عن أرضية اتفاق جديدة تقوم على مبادئ وآليات عمل مشتركة ومتكاملة، عوض علاقة التوتر والتنافر التي أثرت شكل سلبى على مسيرة التنمية في الماضي ويمكن تحديد هذه المبادئ والآليات في مايلي :

1 - إرساء ثقافة الشأن العام التي ستسمح بتجاوز النظرة السائدة في التصور الذهني الغالب، بأن المال العام هو مال سائب (لا صاحب له)، أو هو مال الغير، هذه الثقافة الجديدة ستسمح باندماج المواطن في العملية التنموية عبر وسائط تشاركية تسمح بتخفيض التوترات الاجتماعية، وتؤدي إلى اكتساب المصداقية والتأييد للمجهود التنموي الذي يهدف إلى تحقيق حاجات الفئات الاجتماعية (تقل المسؤولين لمعاينة المشاريع واللقاء بالقيادات المدنية واستقبال المواطن و التكفل بانشغالاته).

2 - المكاشفة والمحاسبة والشفافية، وتعزيز الرقابة الشعبية التي تسمح بإزالة الغموض والإبهام حول إدارة الشأن العام، وإبراز الأهداف المتوخاة من مجهود التنمية المحلية، التي تتواصل مع التنمية الوطنية الشاملة.

3 - تنمية وتوسيع فضاءات الحوار والتقاش CONCERTATION المحلي حول القضايا الحياتية اليومية والمشاركة للمواطنين، لأنه من حق المواطن أن يطالب بسكن لائق، وأن يكون له محيط نظيف، ومياه شرب نقية وصالحة، ومشاريع صرف صحي، وطريق مرصوف، وتدرس لائق، ومساحات خضراء وحدائق عمومية، ومجال عمومي رحب ومجهز، مما يسمح ببلورة رؤية مشتركة حول أولويات التنمية المحلية وتجميع الطاقات اللازمة لتحقيقها.

4 - اعتماد مبدأ المرافقة L'accompagnement بهدف إزالة العراقيل الإدارية، والاطلاع على سير تنفيذ المشاريع عن كثب.

5 - إعلام المواطن على نطاق واسع بتفاصيل المجهود التنموي على المستوى المحلي، وذلك

باعتقاد وسائل التبليغ الجوارية (إذاعة، ملصقات... الخ) وصولاً إلى بيان تأثير مشاريع التنمية المحلية على تحسين إطار حياة المواطن.

6 - تعزيز الرقابة الشعبية على أداء القائمين على الشأن العامة وتعزيز الديمقراطية المحلية، وذلك بالعمل على ترقية عمل المجتمع المدني عبر اعتماده على الكفاءات المتخصصة والدراسات المعمقة للأولويات والمشاريع مما يحول المجتمع المدني إلى قوة اقتراح وضغط على السلطات العمومية.

7 - اعتماد قنوات مرنة للاتصال والعمل الجوّاري (proximité)، وبلورة آليات للتشاور والمراقبة مناسبه (institutionnalis ) ومنظمة، بهدف اكتسابها قوة في التأثير، ومصادقية في التجنيد على المستوى الجماهيري مما يسهل اندماج المواطنين والمجهود التنموي المحلي.

8 - تعزيز الرقابة الشعبية على أداء القائمين على الشأن العام، تعزيز الديمقراطية، وذلك بالعمل على ترقية عمل المجتمع المدني عبر اعتماده على الكفاءات المتخصصة والدراسات المعمقة للأولويات والمشاريع مما يحول المجتمع المدني إلى قوة اقتراح وضغط على السلطات العمومية.

خلاصة:

تناول التحليل السابق دور المجتمع المدني في المجتمعات الحديثة، وتزايد الاهتمام به باعتباره فاعلاً اجتماعياً يتطلع لأن يقوم بوظيفة تسييرية شاملة للمجتمع كله في مقابل إخفاقات الدولة المتتالية في مجال الإنجازات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مواجهة التحديات الخارجية. بيد أن التحولات الجذرية التي عرفها العالم في العقود الأخيرة، أظهرت الحاجة إلى تجاوز حالة الافتراض بأن هناك عداً أو تناقضاً بين الدولة والمجتمع المدني، والاتجاه نحو تأكيد الطابع التعاقدى بين المواطنين والمجتمع المدني، تكون الدولة فيه نتاجاً لهذا التعاقد، تضم التنظيم والتواصل والمشاركة في الشأن العام عبر أجهزتها المختلفة.

وتأسيساً على ذلك، تتضح لنا أهمية التفكير حول كيفية تدعيم دور المجتمع المدني من جهة، و في ذات الوقت تدعيم دور الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى أي البحث عن علاقة توازن بين المجتمع المدني والدولة باعتبارها مشهداً مهماً للنهوض بالمجتمع، وذلك ببعث الرأسمال البشري وتنميته، وتدعيم الديمقراطية التشاركية، ثم الاتجاه بالمجهود التنموي نحو العمق الاجتماعي الذي يحدد الأولويات، ويشارك بفعالية في حشد الطاقات والقدرات التي يقتضيها تجسيد تلك الأولويات في الواقع، مما يجعل العمل المدني أكثر تعبيراً عن حاجات الأفراد، وأكثر انسجاماً مع ما تقتضيه التنمية الشاملة من إمكانيات واستراتيجيات.

- 1 . للاطلاع على نظريات التنمية و التخلف انظر: السيد حسني . التخلف والتنمية . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية . 1966 .
- 2 . صلاح العبد . علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي . دار التعاون للنشر والطبع . القاهرة . 1985 . ص 336 .
- 3 . سعد طه علام . التنمية و المجتمع . مكتبة مدبولي . القاهرة . 2006 . ص 31 .
- 4 . أماني قنديل . الموسوعة العربية للمجتمع المدني . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . 2008 . ص 108 . 109 .
- 5 . علي عبد الصادق . مفهوم المجتمع المدني . قراءة أولية . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . 2007 . ص 7 .
- وللتوسع في مفهوم المجتمع المدني انظر:
- علي ليلة . المجتمع المدني العربي . قضايا المواطنة وحقوق الإنسان . المكتبة الانجلو مصرية . القاهرة . 2007 .
- عزمي بشارة . المجتمع المدني . دراسة نقدية (مع الإشارة للمجتمع المدني العربي) مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 . بيروت . 1988 .
- أحمد شكر الصبيحي . مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي . ط1 . بيروت . 2000 .
- ستيفن ديلو . التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني . تر: ربيع وهبة . منشورات المجلس للثقافة . مصر . ط 1، 2003 .
- 6 . أماني قنديل . مرجع سابق . ص 45 .
- 7 . علي عبد الصادق . مرجع سابق . ص 8 .
- 8 . أحمد وأعطي، تر: حيدر حب الله . المجتمع الديني والمدني . دار الهادي . بيروت . 2001 .
- 09 . للتوسع في مفهوم ودلالات "التنمية التشاركية" أنظر : أماني قنديل، مرجع سابق . ص 102 .
- 10 . محمود بوسنة . الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الاجتماعية والانسانية . عدد 17 جوان 2002 . ص 139 .
- 11 . بوجمعة عشير . الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر، ندوة المبادرة العربية من أجل حرية الجمعيات . عمان . الأردن . 9 . 10 ماي 1999 .
- 12 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . دستور 1989 . المادة 40 .
- 13 . زياد عبد الصمد . المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير، في : المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي . أعمال المؤتمر المنعقد ببيروت 20/18 أفريل 2001 من طرف مؤسسة فرييرش ابيرت بالتنسيق مع تجمع الباحثات اللبانيات .